صندوق استثمار بنك كريدي اجريكول مصر الأول

EFG HERMES
المجموعة المالية هيرميس

كريدي اجريكول مصر
CRÉDIT AGRICOLE EGYPT

التقرير الربع سنوي

الربع الأول ٢٠٢٣

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر علي المدي الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أذون الخزانة وسندات الخزانة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع وفقاً للنسب المسموح بها فى نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سيولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة فى آخر يوم عمل مصرفى من كل أسبوع
- الحد الأدنى للاكتتاب هو ١٠ وثائق استثمارية
- الحد الأقصى للاكتتاب ٥٠,٠٠٠ وثيقة استثمارية

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	أكتوبر-١٩٩٤
سعر الوثيقة ج.م	٥٨٩,٢ ج.م.
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٢٧٧,٠ ج.م.
كود الصندوق في Bloomberg	EFGCRAI
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٦٤

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسي
مساعد مدير الاستثمار	مصطفي عامر

بيانات التواصل

بنك كريدي أجريكول مصر

تليفون	١٩٠٧٧
فاكس	+٢٠٢-٢٧٣٨٠٥٨٤
العنوان الالكتروني	http://www.ca-egypt.com/

محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الأول ٢٠٢٣	١٢,٥%
العائد منذ بداية العام	١٢,٥%
٢٠٢٢	٢٦,٥%
٢٠٢١	١٣,٦%
منذ ٥ سنوات	١٧,٦%
منذ التأسيس	٢١٤٤,٧%

توزيع الأصول

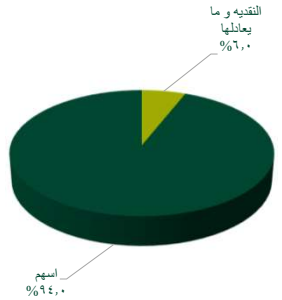

الاداء

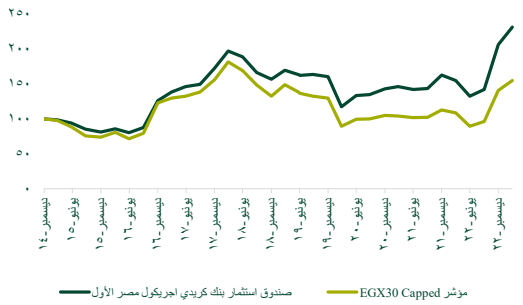

تحليل السوق

أسواق المال العالمية

بدأت أسواق المال العالمية عام ٢٠٢٣ بشكل إيجابي حيث ارتفع مؤشر مورجان ستانلي للأسواق العالمية ب٩.٤% منذ بداية العام و حتى ٢ فبراير ٢٠٢٣ مدفوعة بشكل أساسي بافتراضات أن سياسة البنك الفيدرالي التقشفية ستهدأ في ظل بلوغ التضخم ذروته و أن ضعف الطلب سيجبر البنك الفيدرالي على التوقف عن رفع أسعار الفائدة و وجود احتمالية لبدء سياسة توسعية بحلول نهاية العام.

و لكن تراجعت شهية المستثمرين عقب ذلك لسببين: ١) ظهور بيانات عن قوة سوق العمل الأمريكي و انخفاض مستوى التضخم بصورة أقل من المتوقع في يناير ٢٠٢٣ و ٢) التخوف من أزمة مالية عالمية في ظل أزمات البنوك العالمية خاصة بنكي سيليكون فاللي و كريدي سويس. و قد تفاجأت الأسواق بالحدثين و هو ما أدى إلى انخفاض مؤشر مورجان ستانلي للأسواق العالمية ب٧.٤% خلال الفترة من ٢ فبراير ٢٠٢٣ حتى ١٥ مارس ٢٠٢٣ لينخفض العائد منذ بداية العام إلى ١.٤%.

لكن عقب ذلك أظهرت الأسواق العالمية قوة و ارتفع مؤشر مورجان ستانلي للأسواق العالمية ب٥.٨% خلال الفترة من ١٥ مارس و حتى نهاية الشهر لينهي الربع الأول من ٢٠٢٣ مرتفعة ب٧.٣%. نعتقد أن قوة السوق كانت مبنية على افتراضية أن تاريخيا عندما ينتهج البنك الفيدرالي الأمريكي سياسة تقشفية لفترة من الزمن تنتهي هذه السياسة بأزمة في قطاع البنوك و هو ما سيؤدي إلى فترة من التباطؤ او الكساد الاقتصادي مما يعني أنه لا يوجد رفع جديد لأسعار الفائدة.

نعتقد أن ازمة قطاع البنوك الحالية في الولايات المتحدة الامريكية ستجبر البنوك على تقوية مراكزها المالية و هو ما سيؤدي إلى قيامهم برفع أسعار الفائدة على الودائع من أجل الحفاظ على قاعدة العملاء. و سيؤدي رفع أسعار الفائدة على الشركات إلى عدم التوسع في الاقتراض و هو ما سيؤدي إلى تأجيل الخطط الاستثمارية وهو ما سيحد من نسب النمو و يؤدي إلى ضعف الطلب المحلي. و بناء عليه يعتقد المستثمرين أن البنك الفيدرالي لن يقوم برفع الفائدة عن المستوى الحالي ٤.٧٥ – ٥.٠٠% في حين أن نسب التضخم ستنخفض بصورة كبيرة نظرا للتباطؤ الاقتصادي و هو ما قد يجعل البنك الفيدرالي يبدأ سياسة توسعية قبل نهاية ٢٠٢٣.

الأسواق الناشئة

تحرك مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة في نفس اتجاه الأسواق العالمية حيث ارتفع منذ بداية العام و حتى ٢٦ يناير ٢٠٢٣ ب١٠.٠% ثم بدأ الانخفاض مع تخوف المستثمرين من تباطؤ الاقتصاد العالمي مما أدى إلى تراجع مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة ب١٠.٦% خلال الفترة من ٢٦ يناير ٢٠٢٣ حتى ١٦ مارس ٢٠٢٣ ليتحول عائد المؤشر لسالب ب١.٦%. عقب ذلك ارتفع مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة ب٥.٢% خلال الفترة من ١٦ مارس و حتى نهاية الشهر لينهي الربع الأول مرتفعا ٣.٥%.

نعتقد أن مستوى التضخم في الأسواق الناشئة سيبدأ في الانخفاض و هو ما سيؤدي إلى خفض أسعار الفائدة عندما ينهي البنك الاحتياطي الفيدرالي سياسته التقشفية. بالإضافة إلى ذلك تعافي الاقتصاد الصيني سيؤدي إلى دعم نسب النمو في الأسواق الناشئة و هو ما سيعطي دفعة لأسواق الأسهم خاصة إذا بدأ الدولار الأمريكي في الانخفاض امام العملات الأخرى.

من الجدير بالذكر أن تقييمات مضاعف الربحية للأسواق الناشئة تراجعت خلال ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ نتيجة قوة الدولار الأمريكي و تأثير ذلك على التضخم في الأسواق الناشئة و هو ما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة و ضعف الطلب المحلي مما أدى إلى تراجع متوسط أرباح الشركات. يتداول مؤشر MSCI للأسواق الناشئة على مضاعف ربحية يقدر ب١٢.٧ مرة و هو أقل بحدود ١٥% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر ب١٤.٨ مرة. نود الإشارة إلى انه في ظل السياسة التقشفية المطبقة من قبل البنك الاحتياطي الفيدرالي فمن الطبيعي أن تتداول الأسواق الناشئة بنسب أقل من المتوسط التاريخي و لكن بما اننا في نهاية مرحلة السياسة التقشفية نتوقع أن تعاود الأسواق الناشئة التداول على متوسطاتها التاريخية.

سوق الأسهم المصري

تحرك السوق المصري في نفس اتجاه الأسواق العالمية حيث ارتفع مؤشر EGX30 ب٢٠.٧% منذ بداية العام و حتى ٩ فبراير ٢٠٢٣ ثم بدأ في الانخفاض مع تقلب الأسواق العالمية لينخفض ب١٣.٤% منذ ٩ فبراير ٢٠٢٣ حتى ٢٢ مارس ٢٠٢٣ لينخفض العائد منذ بداية العام إلى ٤.٥%. عقب ذلك ارتفع مؤشر EGX30 ب٧.٦% خلال الفترة من ٢٢ مارس و حتى نهاية الشهر لينهي الربع الأول مرتفعا ١٢.٥%. من الجدير بالذكر أن أداء السوق بالدولار الأمريكي أقل من الأسواق العالمية حيث انخفضت قيمة الجنيه المصري ب١٩.٩% خلال الربع الأول من ٢٠٢٣ و هو ما يعني انخفاض قيمة السوق ب٩.٩% بالدولار الأمريكي.

من الملاحظ أن أرباح الشركات الرئيسية في السوق المصري ارتفعت ب٣٩.٢% في ٢٠٢٢ مدفوعة بنمو فوق المتوقع لقطاع الطاقة و الذي يمثل ٢٤% من مؤشر EGX30 مستفيدا من ارتفاع أسعار جميع السلع بالإضافة إلى قوة الدولار الأمريكي. بالإضافة إلى ذلك حقق قطاع البنوك و الذي يمثل ٣٠% من مؤشر EGX30 ارتفاع جيدا مستفيدا من زيادة أسعار الفائدة. نعتقد أن أرباح الشركات ستحقق نمو جيد في ٢٠٢٣ مدفوعة بمتوسط سعر صرف اعلى في ظل ان متوسط سعر صرف الدولار الأمريكي للجنيه المصري كان ١٩.٢٦ جنيه مصري في ٢٠٢٢ في حين ان سعر الصرف الحالي يقدر ب٣١.٠ جنيه مصري. بالإضافة إلى ذلك قام البنك المركزي برفع أسعار الفائدة ب١٠% خلال ٢٠٢٢ و هو ما سينعكس على أرباح القطاع المالي بصورة كبيرة خلال ٢٠٢٣.

من الجدير بالذكر أن مضاعف ربحية السوق قد انخفض خلال ٢٠٢٢ حيث ارتفعت أرباح الشركات ب٣٩.٢% في حين ان مؤشر EGX30 ارتفع ب٢٢.٢% و هو ما يعكس تخوف المستثمرين من ارتفاع مستوى الدين الخارجي و عجز الميزان التجاري. يتداول السوق المصري حاليا تداول على مضاعف ربحية يقدر ب٧.٨ مرة و هو أقل بحدود ٢٧% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر ب١٠.٧ مرة.

و بناء عليه نعتقد ان تطبيق نظام صرف مرن و المضي في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي و التوسع في تعظيم دور القطاع الخاص سيؤدي إلى ارتفاع السوق المصري مع الأسواق الناشئة و معاودته التداول على مستوياته التاريخية. لكن يجب الوضع في الاعتبار أن العديد من المستثمرين المحليين يتعاملوا حاليا مع السوق على أنه نوع من التحوط ضد تذبذب سعر الصرف و ضعف قيمة الجنيه المصري و هو ما سيدعم السوق في ظل توقعاتنا بنمو الأرباح المستقبلية.